

جدلية الأمن والتنمية في إفريقيا (التحديات والفرص)

Africa's security and development debate (challenges and opportunities)

بلعلمي كلتوم، جامعة الجزائر 3، الجزائر، belalmikaty@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 05-08-2023 تاريخ قبول المقال: 03-11-2023

الملخص:

يهدف المقال إلى طرح إشكاليات مختلفة تخص طبيعة وبنية وثقافة المجتمعات الإفريقية من جهة ومخلفات ماضيها الاستعماري من جهة أخرى وكيف من شأن هذه الإشكالات أن تصبح معوقات تنمية تهدد أمن القارة وتضعها أمام تحديات متعددة (ممارسة الديمقراطية وشرعية الحكم، الهجمات المسلحة والصراع العرقي، الهجرة، تدخل الأطراف الخارجية) لابد من مجابقتها ومقاومتها حتى يتسنى للقارة أن تحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتنهض بالقطاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، بنية المجتمعات، الاستعمار، الفجوات التنموية، التحديات التنموية.

Abstract: The article aims to present various problems related to the nature, structure and culture of African societies on the one hand, and the remnants of their colonial past on the other hand, and how these problems could become development obstacles that threaten the security of the continent and put it in front of multiple challenges (the practice of democracy and legitimacy of governance, armed attacks and conflict Ethnicity, immigration, interference by external parties) must be confronted and resisted so that the continent can achieve political and social stability and advance the economic sector.

Key words: democracy, the structure of societies, colonialism, developmental gaps, development challenges.

مقدمة:

يتم تحديد مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية في بلد ما بمدى وجود موافقة واسعة داخل المجتمع على اجراءات خلافة السلطة كما يجب حماية العمليات الديمقراطية بواسطة مؤسسات الدولة مثل القوات المسلحة، لذلك يجب أن تجسد في الدول الديمقراطية قيما أساسية مثل قبول شرعية المؤسسات الديمقراطية، وعدم التحيز في العملية السياسية واحترام حقوق الإنسان المتعلقة بالأفراد، والدفاع عنها في ثقافة سياسية ديمقراطية قوية تتحمل سلطات المدنية المنتخبة شرعيا المسؤولية الكاملة في إدارة الشؤون العامة والسياسية.

ما حدث في إفريقيا أنه تم استغلال التحيزات العرقية والقبلية التي ورثتها بعض الجيوش من الحقبة الاستعمارية عن قصد من قبل مجموعة عرقية وسياسية لكسب السلطة أو التمسك بها على حساب الآخرين. بالنسبة لدول النامية في إفريقيا ضروري أن يكون الجيش كمؤسسة رئيسية مسؤولة عن الدفاع والحماية في أي بلد منظومة وطنية وجماهيرية لذلك يجب أن تكون غير سياسية وتكرر نفسها حصريا لمهمة الأمن لكن لسوء الحظ فإن التحديات التي يواجهها النظام الدستوري من قبل الجيش والسلوك الذي يتعارض مع سيادة القانون من قبل القادة العسكريين والسياسيين على حد سواء هي أمور شائعة في إفريقيا هذا الموقف يقوض مصداقية الجيش في أعين المواطنين المفترض الدفاع عنهم. كما أن عملية التهرب من تحديد عدد فترات الرئاسة في إفريقيا لا تحدث بمعزل عن غيرها. بل أنها دائما تكون مصحوبة باعتلالات ديمقراطية أخرى - قيود على مرشحي المعارضة والمجتمع المدني، وقيود على وسائل الإعلام المستقلة، وإجراءات للسيطرة على هيئات إدارة الانتخابات والقضاء.

هكذا أصبحت إفريقيا قبلة للتنظيمات الإرهابية ويتعرض المدنيون فيها إلى الهجمات المسلحة والاعتداءات والعنف. هذه القضايا والمشكلات التي تثار في إفريقيا دون أن ننسى قضية التنمية الاقتصادية وهي أم المشكلات، وقضية التنمية البشرية والاجتماعية التي تبحث عن التعليم المناسب، والصحة الأفضل، وقضايا حقوق الإنسان تجعل من الدول الإفريقية أمام تحديات كبيرة تدفعنا إلى التساؤل حول واقع الديمقراطية في المجتمعات الإفريقية، هل لتاريخها الاستعماري علاقة في ركودها الاقتصادي والاجتماعي؟ هل بنية المجتمع والثقافة السائدة لم تؤهلها لخلق مناخ ديمقراطي، وجعلت منه مسرحا للإنقلابات والنزاعات السياسية والعرقية وحتى الدينية في بعض الحالات إلى أي مدى يمكن لهذه المجتمعات الخوض في عمليات الإصلاح لتحقيق الأمن والتنمية؟

الفرضيات:

يمكننا أن ننطلق من مجموعة فرضيات والتي تشكل في مجملها معضلة أمام تحرر هذه الدول من الركود والتخلف وهي:

- 1- يعتبر ما خلفته الإدارة الاستعمارية أحد أهم المعوقات التي تتخبط فيها الدول الإفريقية إلى يومنا هذا. (مديونية، بيروقراطية، سوء استغلال السلطة.. إلخ)
- 2- البنية الاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المجتمعات الإفريقية تكون حاجزا يمنعها من تطبيق وممارسة الديمقراطية مثل نظيرتها في الدول الغربية.
- 3- المشاكل البيئية سببت ظاهرة الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية مما عطل عملية التنمية.
- 4- المناخ الأمني الإقليمي والدولي والتدخلات الخارجية أثرت على تنمية القارة.

أهداف المقال:

- 1- تسليط الضوء على أبرز الصعوبات والمعوقات التنموية، والتوترات الأمنية والتي تؤكد على أن المنطقة غير محصنة ضد آثار التحولات العديدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي.
- 2- عرض وتقديم مضمون الإصلاحات السياسية والإدارية، والتعديلات في السياسات الاقتصادية لمواجهة الضغوط الشديدة واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع النمو مجددا على مسار قابل للاستمرار.
- 3- الإلحاح على ضرورة التعامل مع تباطؤ النشاط العالمي فضلا على مخاوف أخرى متزايدة مثل تغير المناخ الذي يقتضي توافر قيادة قوية، واتخاذ إجراء فعال، والاختيار بين بدائل صعبة. فلا تزال هناك احتمالات قوية باستمرار تقدم عملية التنمية على نطاق واسع في كثير من بلدان المنطقة، وخاصة تلك التي تعمل على تنويع اقتصاداتها، وزيادة قدراتها التنافسية، وتواصل تعزيز مؤسسات الحوكمة.

المبحث الأول: فجوات التنمية مسؤولية المستعمر

الكثير من المحللين والمفكرين يرجعون الأوضاع الكارثية التي تعاني منها الدول الإفريقية من هشاشة في الاقتصاد وسوء التسيير إلى العهد الاستعماري ويمكن حصرها فيما يلي:

المطلب الأول: الإدارة الاستعمارية:

يذهب البعض إلى أن مسؤولية الاستعمار تتعدى تخطيطه للحدود السياسية وإيجاد هذه التجمعات القبلية مع المركب، قبل الاستعمار كانت هناك ممالك إفريقيا تضم أحيانا عناصر مختلفة، ولكن اختلف الحال في عهد الاستعمار أو في المستعمرة فهي قد تتشابه مع تلك الممالك التي كونوها نتيجة لتجمع عدد من القبائل أو أناس من أصول مختلفة جمع ليعيش معا في إطار سياسي واقتصادي واحد، ولكن في حالة المستعمرة فإن المسؤولين عن إدارتها ظلوا خارج النظام، فهم خالفون له فقط أسسوا أجهزة لإدارة هذه

الوحدات الجديدة وتولوا إدارتها، ولكن لم يكن هناك التقاء أو حوار بينهما أو بمعنى آخر كان الحكام والمحكومين يكون لكل منهما مجتمع منفصلا عن الآخر، وبمعنى آخر ما دام المستعمر مهتما فقط بإدارة المستعمرة فقد استخدم رؤساء القبائل لبسط نفوذه ثم كانت سياسة لورد لوجارد في الحكم غير المباشر في دولة نيجيريا أو أوغندا المستعمرات الإنجليزية فحسب، بل تعداه الإقليم المستعمرات الفرنسية سابقا التي كان يمارس فيها الحكم المباشر وفكره التشرب الثقافي، ولم تحاول الإدارة الاستعمارية خلق الشعور جماعي بين الرعاية المستعمرة. كل ما يرغب فيه المستعمر هو إدارة تلك البلاد لمصلحة الحكومة وشعب للدولة المستعمرة وليس هناك حاجة لبذل جهد لخلق ظروف مواتية للتنمية إحساس بقومية معينة والولاء لها بل لم يكن هناك نية لعمل هذا لأن ذلك الأمر سيتعارض في النهاية مع مصلحة المستعمر

والحكومات التي تولت أمور الدولة الإفريقية المستقلة لم تفعل شيئا عمليا لبث الوعي القومي وتنشيطه وعندما يدينون الروح القومية فيرجع هذا لخوفهم على نظمهم. كذلك خلق المستعمرات بين الجهات الساحلية مثلا والجهات الداخلية نتيجة السياسة الاستعمارية التي تهدف للاستغلال الاقتصادي وبتضح الفارق بين الجهات الساحلية والداخلية في عملية التنمية ذلك أن إدخال المحاصيل النقدية واستغلال الموارد ارتبط بالفترة الاستعمارية، هكذا بدأت عملية خلق أسس البنيان الاقتصادي التي تمثلت في مد طرق والخطوط الحديدية والقوى الكهربائية والموانئ، بدا كل هذا في الجهات الساحلية فكان النمو غير متساوي نتيجة اهتمام المستعمر بإقليم دون إقليم.¹

اتصفت الدول الإفريقية بعد الاستقلال بعدم الاستقرار لأن فترة جمع المطالبة الفردية والطائفية وإخضاعها للمصلحة العامة قد انتهت بخروج الاستعمار، وتحول التوتر والشد الذي مارسه الجموع الإفريقية مع المستعمر إلى ما يشبه الصراع الداخلي أحيانا، صراع مع السلطة بين الفرق المختلفة حتى يتغلب فريق على فريق، ولكن هذا المغلوب يظل متربصا ينتظر الفرصة للانقضاض وكان هناك اعتقادا بأن التوتر الناتج عن القهر والعداء للاستعمار سوف يزول بزواله.

لا يكفي أن يكون للدولة وللشعب الذي يسكنها ماضي فقط، بل لابد له من حاضر يجب أن يواجه التحديات، تحديات العالم المعاصر المحيط به. ولكن العالم من حول إفريقيا لا يجوز أن يكتفي بأن يدرس إفريقيا ويقف متفرجا، على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره كاملا في الأخذ بيد دولها والإسهام في حل قضاياها برفع يده عن التدخل في شؤونها الداخلية بإرسال قوات أجنبية هنا وهناك، أو بتدبير الانقلابات

¹ محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية (الكويت: عالم المعرفة، 1980) ص 193.

لأن هذه الأمور تعمل دوماً على عدم الاستقرار وتزيد حدة العرقية وتوقف التنمية، وتظل الدول الإفريقية ساحة للصراع.

المطلب الثاني: إشكالية الأمن الغذائي:

يرجع مصدر بعض هذه التحديات إلى الحقبة الاستعمارية، واجهت الثقافات الزراعية والأطعمة وطرق التخزين التقليدية كمخازن الحبوب والبقول في كل منزل معوقات ثم اختفت، وبمجرد أن توقفوا عن زراعة الطعام للمنزل، شرع الناس في شراء طعامهم من المتاجر، ومع قيام اقتصاد نقدي اضطروا إلى كسب المال لشرائه، وبذلك أصبح الأمن الغذائي الأسري والمجتمع من مسؤولية الحكومات. لقد ظلت أفريقيا خانعة زمن طويلاً جداً سواء أثناء تجارة الرقيق المجردة من الإنسانية تحت نير الاستعمار أو استجداء من المجتمع الدولي أو دفع ديون غير شرعية أو صلات من أجل معجزات ولا بد من جميع الأفارقة في القمة والقاع على حد سواء تغيير العقلية التي تؤثر على الكثير من الشعوب. إن الفقر هو أصل كثير المشكلات الملحة التي يعاني منها معظم الأفارقة بدرجة كبيرة بسبب مواقف وسياسات قادتهم، مما أدى إلى الاعتقاد بأنهم لا يستطيعون العمل لمصلحة أنفسهم وقد ناشدت قيم تقريراً مصير والنهوض الشخصي والجماعي تلك القيم التي اعتنقها الأفارقة الفتة التي أعقبت الاستقلال مباشرة، وربما كان عدم التمكين سواء بسبب الافتقار إلى الثقة بالنفس أو اللامبالاة أو الخوف أو العجز عن أن يكون المرء مسؤول عن حياته الخاصة هو أكبر مشكلة غير معترف بها في إفريقيا اليوم، وبالنسبة إلى غير الممكنين يبدو أنه من الأسهل كثيراً، أو حتى من المقبول بشكل أكبر ترك حياة المرء في أيدي طرف ثالث مثل الحكومات أو القادة المنتخبين أو في بعض الحالات هيئة المعونة والمنظمات الدينية، وأخيراً فقد يؤمن بأن كل ما يحدث هو مشيئة الله ومقدر سلفاً وحتمي ومتلازمة التبعية هذه هي عنق الزجاجة الحقيقي للتنمية وتشكل تهديداً مثل الفساد وسوء الإدارة وقد أضافت ثقلاً إضافياً إلى عمل أولئك الذين يريدون تمكين الأفراد والجماعات من تحسين ظروفهم.

إفريقيا ليست في حاجة إلى تقوية قطاعها الزراعي إلى الدرجة التي يتخذ بها أسلوب الزراعة الصناعي المهيمن على الغرب وأجزاء من الشرق على النحو متزايد، وكما نعلم أن الزراعة الصناعية قد تكون فعالة لكن لها جوانب سلبية هائلة بالنسبة إلى البيئة من تدمير التنوع البيولوجي إلى الاعتماد الشديد على أنواع الوقود الحفري والسماد الكيميائي إلى الاستخدام الهائل للماء وماء المطر الجاري فوق سطح الأرض

والذي يلوث الأنهار ويخلق مناطق ميتة، وأخيرا طريقة الزراعة هذه لم تعد قابلة للتطبيق في عالم القيود على الموارد وتغير المناخ ويوص بتحول سريع إلى المزيد من الطرق البيئية المستدامة لإنتاج الغذاء¹ إن الملاحظات والمفاهيم المختلفة بشأن استخدامات الأرض وملكاتها لدى الرعاة ودعاة حماية البيئة والمزارعين هي مظاهر للاهتمامات الحاضرة دائما في ما يتعلق بضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر في إفريقيا، الإصلاح الحقيقي والإصلاح الشامل للزراعة بالنظر إلى أنه مع زيادة حدة الآثار المترتبة على التغير المناخي صعب بالكثير من الدول الإفريقية، ويمكن خفض العائدات من الزراعة التي تغذيها الأمطار في بعض البلدان، وأصبح المناخ غير قابل للتنبؤ به بشكل أكبر مما يزيد عدم انتظام سقوط المطر والمحاصيل غير المؤكدة، ويزيد نتيجة لذلك من مخاطر انعدام الأمن الغذائي وتقدم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة أنه مع تغير أنماط سقوط المطر يمكن أن تهبط الإيرادات من المحاصيل في إفريقيا وسوف تجعل التغيرات غير المتوقعة في المناخ عيشة الكفاف أكثر صعوبة للأفارقة الذين ما زالوا يعتمدون على الزراعة ورعي الحيوانات كمصدر رزقهم الرئيسي² كما أن الأمن الغذائي في إفريقيا متزايد بسبب أسعار الغذاء الآخذة في الارتفاع بالأسواق العالمية، أسعار الحبوب ونباتات معينة لإنتاج أنواع الوقود الحيوي، وكذلك اللحوم ومنتجات الألبان في العالم الصناعي وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد زادت الأزمات الغذائية في إفريقيا ثلاثة أضعاف كل عام منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين وبحلول العام 2080 من المتوقع لعدد الأشخاص الذين يعرفون بأنهم يعانون نقص التغذية في إفريقيا أن يتضاعف ثلاث مرات بصرف النظر عن أسعار الغذاء العالمية.

المطلب الثالث: إشكالية الولاء والعرقية:

ظهور الأحزاب المعارضة في الدول الإفريقية في كثير من الأحيان ليس معناه أن الذين ألفوها غير راضين عن برنامج الحزب الحاكم لأنه هناك برامج أفضل، بل هي لإزاحة الحاكم أكثر منها لإحلال الحكومة الأكثر رشدا. الحالات التي يحدث فيها ائتلاف بين أكثر من حزب فإن تركيب قيادة الحزب يراعى فيها المحافظة على هذا الائتلاف ولما الأحزاب تقوم على أساس قبلي فإن معركتها دائما تقوم على أساس مساح قبلي، وتتحول ألمعارضة إلى خصومه وعداوة، أي مجموعه من الناس ضد الحكومة في كل شيء. وأدى هذا إلى تفسير علماء السياسة أن غلبة نظام الحزب الواحد في الدول الإفريقية وكذلك الحكومات العسكرية غالى سلبيات الروح العرقية، وإن كان مثل هذا النظام يؤدي لا محالة إلى نوع أو

¹Pace of Desertification Double since 1970s,U. N. Says, Africa conservation Forums,June16,2004, www African conservation. org/cgi-bin/dcforum/dc board. cgi?az=read_ count&om=7forum=DCForumID33.

²SonjaVanRessen,Climate Change Will Set Kalahri Dunes in Motion SciDev. net,June 30,2005
www. Scidev/en/news/climate-change -will-set-kalahri-dunes-in-motion. html

آخر من الديكتاتورية، وأن معارضة مثل هذا النظام لا تأتي إلا باستخدام القوة والعنف، ومثل ما كانت كثرة الانقلابات العسكرية، بين ما يذهب البعض الآخر إلى أن هذا النظام هو أصلها لأن الأحزاب في إفريقيا حول خطوط قبلية، ويذهب بعض السياسيين الغائبين إلى القول بأن نظام التعدد الحزبي هو نظام غربي لا يصلح للدول الإفريقية بنظمها الاجتماعية وهذا ما دعا الكثير من الحكومات الإفريقية إلى نبذه. ومن ناحية أخرى فإن العرقية نظام يتغلغل في حياة الإفريقيين بعمق حضاريا واقتصاديا واجتماعيا، ولذلك ليس من ممكن إزالتها بسهولة، ويذهب كثير من الكتاب إلى إدانتها لأنها تكون ممثلة لجذور عدم الاستقرار ولأنها تستخدم بواسطة السياسيين لتحقيق أغراضهم الخاصة من ثم كانت موازن مجموعة قبلية بأخرى من الأمور الضرورية، وهذا النوع من التوازن القبلي قد يكون مفيدا ومن الضروري أن يكون هناك انتماء بشكل أو بآخر لخلق الدولة الأمة، ويمكن أيضا أن تكون رصيда في عملية التحديث على اعتبار أنها تزيد من الشعور بالشخصية الجماعية والأمن على مستويات مختلفة وتحفظ بالرابطة ما بين الريف والحضر في أي عضو من قبيلة معينه يتجه إلى المدينة لابد وان يقوي ارتباطه بجماعته الأصلية وتهدم هذا النظام العراقي في إفريقيا هو الاستثناء وليس القاعدة.¹

إذا ازدادت حالة اقليم في داخل الدول تخلفا وهذا له مؤشرات عديدة مثل انخفاض متوسط الدخل الفرد في متوسطة العام بصورة حادة وعندما تزداد نسبة البطالة بصورة اكبر عن نسبتها في الدولة، ويبدو أيضا في قلة الاستثمارات إلى غير ذلك، كل هذا يزيد من درجة المخاطرة في أن تتكون في هذا التقليم بؤرة أو نواة عدم رضا، قد تؤدي إلى المطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي، كما حدث في جنوب السودان وبصرف النظر عن الأسباب الفعلية لهذا التخلف، فقد كان هذا التخلف يسير إلى جانب العرقية وان أسباب عدم الرضا، يمكن قياس ولاء المواطنين للدولة في معارضتهم لسياسة معينة للحكومة القائمة، فإذا كان يعارضون حكومة معينة، ولكنهم يقفون عند حد معين دون مرحلة تدمير الدول أو إضعافها. كان معنى هذا أن ولائهم للدولة، فهذا الولاء والشرعية بالنسبة للدولة لا لحكومة معينة هو ما يتعلمه الإنسان منذ الصغر ويبدأ مع الأطفال في مدارسهم، ولكن الشعوب الإفريقية لم يتح لها الوقت الكافي بعد لتتشرّب هذه الأفكار. كثير من الإفريقيين لا يعرفون حدودا للمعارضة ولا يميزون بين المعارضة والانفصال ثم كثيرا ما تسمع القادة الإفريقيين يعلنون بأن المعارضة لديهم ليست ببناءة، فهي لا تسعى إلى تحطيم الحكومة القائمة، بل هي مستعدة لتخريب الدولة كوسيلة لخلاص من الحكومة القائمة، وهذا قد يكون صحيحا إلى حد كبير، لأن المعارضة تأخذ شكلا المطالب الإقليمية كنظام لا مركزيه في ظل حكومة موحدة أو فيدرالية في ظل حكومة لامركزية.

¹Mensah,Ebow,Tribalism and Africa Conscienciousness Insight and Opinion, vol5. Nol. 1970,p 81

المطلب الرابع: الهجرة والبحث عن حياة أفضل:

يتضح تفكك الأسرة الإفريقية في هجرة الأفارقة عبر البحار، والقادة في إفريقيا بحاجة إلى أن يسألوا أنفسهم عن السبب وراء عدم قدرتهم على جعل القارة أكثر كرمًا حتى لا يخاطر المواطنون بحياتهم للفرار من بلادهم، ولابد لهم أن يلقوا نظرة صادقة على حقيقة أنو بعضا من رجالهم ونسائهم الواعدين للغاية يجري إغرائهم بالسفر إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية أو أماكن أخرى بسبب الفرصة المهنية والمالية الكبر والأمن ونوعية الحيات الأفضل.

يفر الكثير من الأفارقة الآخرين من قارة غنية لمجرد أن يعيش حياه الكفاف في مكان آخر، حيث التكاليف المعيشة غالبا ما تكون أعلى والحياة أسرع وأكثر تنافسية، وليقوم بأعمال حقيرة حتى عندما يكون مدرّبين مهنيين، ويمكن لهذا الوضع أن يلحق الدمار بالروح الإفريقية وعبادها، إذا اعتنق المرء مبادئ حقوق الإنسان وحرية الحركة، فلا يستطيع أن يدوم الأفراد على رغبتهم في البحث عن الثراء أو التطوير المهني في مكان آخر في بلدهم الخاص أو في مكان آخر من القارة أو عبر البحار من ناحية أخرى يجري السؤال عن سبب وراء قيام البنك الدولي بشكل أكثر تحديداً الدول المانحة بإعطاء إفريقيا أو إقراضها أموالاً لتحسين منشآتها وجامعاتها الطبية لتدريب العاملين لمجرد أن تخرج الحكومات منحة هؤلاء الأفراد المدربين حديثاً بعد ذلك يقومون بالسفر إلى خارج البلاد، وللمؤكد أن هذا الهروب ليس ظاهرة إفريقية حسب كثير من الأشخاص من دول أخرى يطرقون أبواب البلدان الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية لأسباب نفسها، لأن بعض هذه الدول كانت مستعمرة، ولأنها تتحدث اللغة نفسها وتبنت الثقافة نفسها الكثير من الأفارقة يشعرون بالمزيد من السياح في هذه البلدان عن أي مكان آخر، كما أن النمو السكاني أكثر انخفاضاً في الدول المتقدمة، يعني أيضاً أن هناك فرص عمل المهاجرين الذين سيشغلون الوظائف التي لا ينبض المحليون الأكثر امتيازاً في القيام بها، وهذا هو استمرارية ملكية العالم الصناعي، الذي يزود إفريقيا بالمساعدة من ناحية وينتهي رأس مالها الطبيعي من ناحية أخرى¹، وإذا لم تكون الحكومات الإفريقية حكيمة بشكل كاف أو ملتزمة بتغيير قواعد اللعبة من جانب واحد، والحل الوحيد هو تحسين نوعية الحياة والإدارة في إفريقيا حتى يتمكن الشعب من التمتع بالحرية الأساسية.

¹وانغازيماتاي، إفريقيا والتحدى، ترجمة اشرف محمد كيلاني (الكويت: عالم المعرفة، 2014)، ص 215.

المبحث الثاني: عوامل تأزم الوضع في إفريقيا

لعل أهم العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية ما يلي:

المطلب الأول: العنف ضد المدنيين في إفريقيا:

تشهد إفريقيا زيادة مطردة في عنف المتطرفين الإسلاميين على مدى العقد الماضي. وقد اتسم هذا التصعيد في السنوات الأخيرة بتصاعد أعمال العنف التي تستهدف المدنيين. في عام 2021، كانت ربع الهجمات ذات الصلة بالإسلاميين المتطرفين مستهدفة المدنيين. هذا بالمقارنة بنسبة 14% في عام 2016.

الجدول 1: العنف ضد المدنيين.....

العوامل المؤدية لحدوث العنف ضد المدنيين حسب جماعات ميليشيات الإسلاميين المتطرفين			
الميليشيا جماعات الإسلاميين المتطرف	درجة العداء بين الطوائف	انتشار الجهات المسلحة غير الرسمية	قوة الردود الأمنية من القوات المسلحة الحكومية
جبهة تحرير ماسينا (FLM)	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS).	مرتفع	مرتفع	متوسط
حركة الشباب (الصومال)	متوسط	منخفض	منخفض
جماعة أهل السنة والجماعة (ASWJ)	مرتفع	متوسط	مرتفع

المصدر: منشورات المصدر الإفريقي

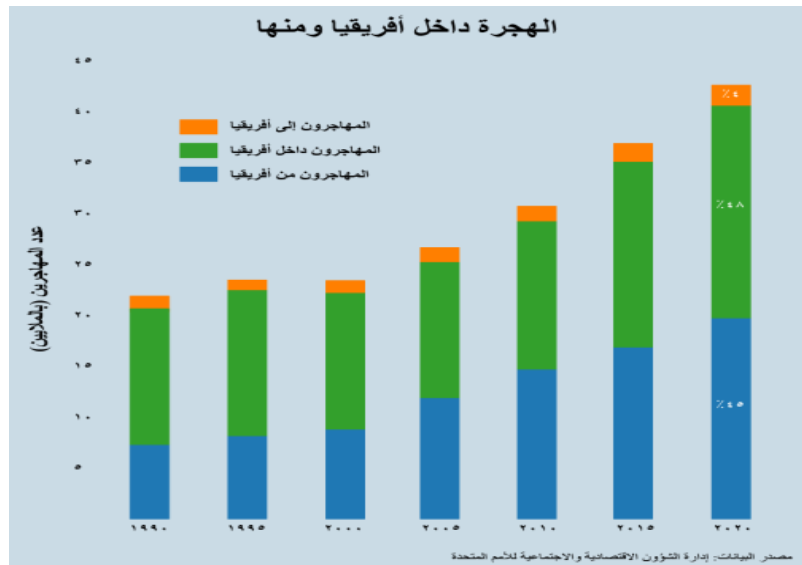
تشكل بنية البيئة التنافسية التي يعمل فيها المتطرفون العنيفون بشكل كبير استراتيجيات كل مجموعة وخياراتها المستهدفة. على سبيل المثال، فالجماعات المتطرفة العنيفة التي تفتقر إلى مصادر خارجية للدعم وتعمل في مناطق تتميز بمستويات منخفضة من العداء خارج الجماعة، من المرجح أن تركز معظم هجماتها على أهداف الدولة بدلاً من المدنيين. كما تميل الجماعات التي تتمتع بدرجة أعلى من السيطرة على إقليم ما إلى ممارسة مزيد من ضبط النفس في استخدام العنف ضد المدنيين. ومع ذلك، فإن من يستهدفون المدنيين يفعلون ذلك عادةً في بيئات الصراع متعددة الأطراف التي تتميز بالمنافسة الشديدة والعداء الشديد بين الجماعات. إن سياقات الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية حسب العرق والدين وسبل

العيش والعرق - والتي تتميز بعداء قوي بين أفراد الجماعة / أو خارجها - تتوافق مع مستويات أعلى من العنف ضد المدنيين.¹

المطلب الثاني: الضغوطات الدافعة للهجرة:

تضاعف عدد المهاجرين المؤقتين داخل المنطقة الأفريقية وخارجها تقريباً منذ عام 2010، ما يعني استمرار اتجاه عقدين من التوسع في حالات الهجرة.

الشكل 1: الهجرة داخل إفريقيا و منها



المصدر: دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

- الهجرة الأفريقية مدفوعة بمجموعة متنوعة من عوامل الشد والجذب في كل بلد. وعوامل الدفع الأساسية هي النزاعات والحكم القمعي والفرص الاقتصادية المحدودة. كما أن تسعة من أهم 15 دولة أفريقية ينشأ منها المهاجرون تعيش في حالة نزاع.
- يشكل سكان شمال أفريقيا غالبية المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا. وتضم المراكز الثلاثة الأولى - المغرب والجزائر وتونس - أكثر من 5 ملايين من أصل 11 مليون مهاجر أفريقي في أوروبا. وهذا يؤكد أهمية القرب، ووجود مجتمعات مهاجرة راسخة، والفرص الاقتصادية كعوامل "جذب" رئيسية تؤثر على عملية صنع قرارات الهجرة.
- تكشف الدراسات الاستقصائية للمهاجرين الأفارقة في أوروبا أو المتجهين إليها أن الغالبية إما كانوا موظفين أو طلاباً في المدرسة وقت مغادرتهم. ومع ذلك، فقد شعروا باليأس من التوقعات

¹أنور بوخرص، مسارات العنف ضد المدنيين في إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 1 أبريل 2022.

الاقتصادية التي كانت تنتظرهم. فعلى سبيل المثال، شكل التونسيون الفارون من الضغوط الاقتصادية أكثر من ربع المهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم في أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا في عام 2021.

- يميل المهاجرون إلى امتلاك موارد في متناول اليد - إما في شكل وظائف أو شبكات الدعم العائلية - خاصةً عندما يكون أفراد الأسرة موجودين أصلاً في بلد آخر.
- تواجه القارة الأفريقية معدلًا أسرع لأحداث الكوارث الطبيعية مقارنةً ببقية العالم. حيث تواجه القارة العديد من العوامل الطبيعية لعدم الاستقرار، ما بين الجفاف والفيضانات والأعاصير والأوبئة .
- يتوقع البنك الدولي أن يكون هناك 68 مليون مهاجر بسبب تغير المناخ في أفريقيا بحلول عام 2050. وقد يجد نحو 81 مليون عامل مهاجر موسمي في أفريقيا أن وظائفهم في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك آخذة في الاختفاء، ما يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة بحثًا عن فرص عمل جديدة. وأبلغ ثلاثون بالمائة من مواطني غرب ووسط أفريقيا والإثيوبيين عن تأثيرات بيئية على ظروفهم الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: ظاهرة الانقلابات وتدخل الجهات الدولية

كانت الانقلابات الـ 86 التي شهدتها إفريقيا بين عامي 1970 و 2000 مدمرةً للقارة - حيث ساهمت في عدم الاستقرار والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والفقر، وهي العوامل التي ميزت العديد من البلدان الإفريقية خلال تلك الحقبة. وعلاوة على ذلك، فإن الانقلابات معدية. فالانقلاب الناجح يزيد بشكل كبير من احتمالية حدوث انقلابات لاحقة - في نفس الدولة وكذلك في جيرانها. وبالتالي، فإن الموجة الأخيرة من الانقلابات في إفريقيا تعد أنباءً سيئةً. ففي العامين الماضيين كانت هناك انقلابات في مالي (مرتين) وتشاد وغينيا والسودان وتونس، ويمكن القول في الجزائر وبوروندي - كان العديد منها يستكشف التحولات الديمقراطية. يمكن إرجاع هذا النوع من الأخطاء الانقلابية إلى الانقلابات التي حدثت في مصر وزيمبابوي قبل بضع سنوات. وهذا يعني أن ما يقرب من 20 في المائة من البلدان الإفريقية قد استسلمت لانقلابات منذ عام 2013. وبالتالي، فإن القارة تخاطر بالعودة إلى الأيام الخوالي السيئة لسوء الإدارة العسكرية - وهي فترة غالبًا ما يشار إليها على أنها “

¹مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، اتجاهات الهجرة الإفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2022، 21 جانفي 2022.

عقود ضائعة فمن خلال التعامل مع الانقلابات على أنها وسيلة مؤسفة ولكنها طبيعية لنقل السلطة في إفريقيا، تقدم الجهات الفاعلة الدولية عن غير قصد يد المساعدة لقادة الانقلابات للوصول إلى خط النهاية لتعزيز انقلابهم.

وفي ظل سياسة منظمة الاتحاد الإفريقي المتمثلة في عدم التدخل، لم يكن مدبرو الانقلاب بحاجة إلى القلق بشأن التكاليف الخارجية. ويظهر العدد الكبير من الانقلابات خلال هذه الحقبة الدعوة المفتوحة للاستيلاء العسكري على السلطة التي أنشأها هذا الموقف. فقد أدى تحول الاتحاد الإفريقي إلى سياسة عدم اللامبالاة عند إنشائه في عام 2000 إلى تغيير هذه الحسابات بشكل جذري، من خلال إخضاع المجالس العسكرية للتعليق المحتمل والعقوبات والتهديد بالتدخل. وتم تضخيم هذه التكاليف بشكل أكبر بسبب العقوبات التي فرضتها الديمقراطيات الغربية والمنظمات الدولية.

إن الأنظمة الاستبدادية في إفريقيا مسؤولة عن أكثر من ٧٥ في المائة من النزاعات التي تحدث في القارة، والهجرة القسرية، وأزمات الغذاء. وإذا أراد الغرب المساعدة في وقف تدفق هذه القوى المزعزعة للاستقرار، فعليه إذاً أن يكون نصيراً ثابتاً للديمقراطية في إفريقيا.¹

المطلب الرابع: أزمة تحديد فترات الرئاسة وعواقبها:

إن البلدان التي تجنب فيها القادة تحديد عدد فترات الرئاسة هي أيضاً أكثر عرضة لحدوث الصراعات. حيث أن ما يقرب من 40 في المائة من البلدان الستة عشر التي تهرب فيها القادة من تحديد عدد فترات الرئاسة تواجه صراعات - ونفس النسبة المئوية لوحظت في البلدان الثمانية التي لا يوجد فيها حدود مكتوبة لعدد فترات الرئاسة^٢ وتقارن هذه الإحصائية بسبعة بالمائة فقط في ١٤ دولة تم الالتزام فيها بحدود عدد فترات الرئاسة عن طيب خاطر. وفي الواقع، جميع الصراعات الداخلية أو السياسية الثمانية الجارية في إفريقيا تقع في بلدان ليس لها حدود لعدد فترات الرئاسة أو لم يتم الالتزام بها.

قد يعتقد المرء أنه لا يوجد شيء خطأ في بقاء القادة في السلطة لفترات طويلة إذا حافظوا على تفويض شعبي وخدموا المصلحة العامة. وفي الواقع، هذه هي الحجة التي ساقها أولئك الذين يصرون على تجاوز حدود فترة الرئاسة المحددة لهم. ولسوء الحظ، لا يبدو أن أيًا من هذين العاملين ينطبق في حالات التهرب من حدود عدد فترات الرئاسة في إفريقيا. بل على العكس من ذلك، يميل القادة الذين تهربوا من حدود عدد فترات الرئاسة إلى الإشراف على حكومات تزداد قمعًا وفسادًا وعدم استقرار بشكل تدريجي. وبالتالي،

¹ أجوزيف سيجل، "انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، 3 جانفي 2022.

سيبدو القادة الذين يبقون في مناصبهم لفترات طويلة أنهم يفعلون ذلك من أجل مصالحهم الخاصة وليس لصالح مواطنيهم.

ومما لا يثير الدهشة أن التهرب من حدود عدد فترات الرئاسة مرتبط بقضاء فترات أطول في المنصب. إن متوسط فترة الرئاسة للزعماء في الـ 20 دولة الأفريقية التي تلتزم بحدود عدد فترات الرئاسة هو أربع سنوات ونصف. بينما يقفز هذا الرقم إلى 12 عامًا في الدول الـ 16 التي يتم فيها التهرب من حدود عدد فترات الرئاسة. وعندما نفكر في الحالات الأخيرة التي تدخل فيها الجيش أو الحزب الحاكم لمواصلة نظام زعيم قديم (على سبيل المثال، الجزائر وبوروندي والسودان وزيمبابوي)، يقفز هذا المتوسط إلى 19 عامًا. ساهم التراجع في دعم تحديد فترة الرئاسة في إفريقيا بشكل مباشر في حقيقة أن ما يقرب من ربع قادة إفريقيا (12 من أصل 54) استمروا في مناصبهم لأكثر من 20 عامًا¹. وإذا كانت إفريقيا غير قادرة على مقاومة عملية "التآكل" في حدود عدد فترات الرئاسة، فإنها تواجه احتمالية العودة إلى أعراف "الرئيس مدى الحياة" ودول الحزب الواحد التي تميزت بها القارة قبل موجة تعزيز الديمقراطية التي اجتاحت المنطقة في التسعينيات.

المطلب الخامس: أثر التدخل العسكري في شؤون الدولة:

تخلق عوامل معينة -مثل الضعف السياسي والاقتصادي والفساد وعدم وجود هياكل ديمقراطية مؤسسية- فرصا للقوات العسكرية لتبرير الإطاحة بالقادة السياسيين. وهذا الذي يثير الدهشة، حيث إن بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي شهدت نموا منخفضا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد منذ الاستقلال، قد شهدت انقلابات عسكرية أكثر من البلدان التي لديها معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد² لكن في ظل استثناءات قليلة جدا، يفشل قادة الانقلابات العسكرية في استعادة الاستقرار وتسليم السلطة ثانية إلى المدنيين. ولسوء الحظ، من المرجح أن يكون الحكم العسكري مدمرا لاقتصاد البلد. وهكذا، فإن الحلقة المفرغة تستمر، فقد شهدت كل من غينيا ومالي وموريتانيا ونيجريا انكماشاً في إجمالي ناتجها المحلي الحقيقي بأكثر من 5.4 في المئة في أعقاب الانقلابات العسكرية³. إذ نتجت عن الانقلابات المتكررة في بعض البلدان الأفريقية، مثل بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى

¹ جوزيف سيجل وكانديس كوك، عدد فترات الرئاسة هو أمر مهم من أجل التقدم الديمقراطي والأمن في إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، 26 أوت 2021.

² حبيبة بن بركة ومثولي نكوبي الهاشاشة السياسية في أفريقيا: هل الانقلابات العسكرية ليست ظاهرة لا تنتهي أبدا؟ (بنك التنمية الأفريقي سبتمبر، 2012)، ص 3.

³ ماثورينيهونجيكيو، جيوش إفريقيا: حلقة مفقودة في التحولات الديمقراطية، موجز الأمن.

وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا-بيساو، فترات طويلة من الانكماش الاقتصادي إلا أن الاستثناءات الواضحة مثل غينيا الاستوائية، في الواقع، تعكس النمو الطبيعي القائم على الموارد والذي لم يؤل إلى تحسني الظروف المعيشية لعامة السكان. إن عدم الاستقرار يحول دون الاستثمار والتطوير، بينما على عكس ذلك، فإن الدول التي لا تتمتع بالموارد والتي حققت أعلى مستويات من النمو المطرد هي بشكل شبه ثابت تلك التي وقعت فيها انقلابات قليلة أو انعدمت فيها الانقلابات.

ساق صامويل هنتغتون حججا بأن التدخل العسكري في الشؤون الحكومية كان في الماضي يشكل مشكلة سياسية أكثر منها مشكلة عسكرية، وهي ملاحظة لا تزال ذات علاقة بشكل خاص بمعظم البلدان الإفريقية¹ وفي ظل غياب القواعد الراسخة والمؤسسات القوية التي تنظم العمليات السياسية، فإن النقابات العمالية والطلاب، ورجال الدين، ومجموعات الضغط، والعسكريين يشاركون في منافسة سياسية للسيطرة على سلطة الدولة. وقد صبغت هذه الحقيقة البيئة السياسية ما بعد الاستقلال في العديد من البلدان الأفريقية. ونظر لحجمها وتأثيرها المتأصل أصبحت الجيوش في أفريقيا من اللاعبين الرئيسيين على الساحة السياسية وتمسكت بهذه الصالحية. مع ظهور تحالفات بين كبار القادة العسكريين والسياسيين والاقتصاديين (بمن في ذلك، في بعض الأحيان، الشركاء الأجانب) حول المصالح المالية المشتركة، أصبح تسلل الجيوش إلى المجال الاقتصادي أكثر انتشارا وتعقيدا. في أنغولا، على سبيل المثال، يشارك أفراد الجيش في مفاوضات العقود مع الشركات الأجنبية ويجلسون في مجالس إدارة الشركات ويمثلون أغلبية المساهمين في شركات الاتصالات البعيدة² كما أن مختلف الإدارات العسكرية التي تحكم نيجيريا كانت متشابكة في المجال الاقتصادي. إن تعيين الضباط العسكريين في مجالس إدارة الشركات والمناصب السياسية العليا، مثل حكام الولايات، جعل هؤلاء الأفراد أغنياء للغاية وذوي قوة سياسية. حتى بعد إحالتهم على التقاعد، يظل العديد من هؤلاء الضباط فاعلين أقوياء في الحياة السياسية النيجيرية.

إن تجنيد الجيش أفرادا من عرق الرئيس هو -غالبا ممارسة شائعة في إفريقيا ويكون الضباط تحت سلسلة القيادة هذه موالين للرئيس أكثر من الدستور. وهذه الممارسة تقوض المعايير المهنية للقوات المسلحة بينما تعرض القوات المسلحة بعضها ضد بعض على أساس عرقي. وظهرت هذه الانقسامات بوضوح في القتال الداخلي الذي اندلع فجأة في جنوب السودان في ديسمبر 2013، ما أعاق بشدة عملية بناء مؤسسات القطاع الأمني في أحدث دولة في أفريقيا.

¹ صامويل ب. هنتغتون، النظام السياسي في تغيير المجتمعات (نيوهافن: مطبعة جامعة بيل، 1968).

² رافائيل ماركيز دي موراييس، الرئاسة الأنغولية: مركز الفساد. أخبار بامبازوكا رقم 493 آب 2010. [http:// www. makaangola. org/wp](http://www.makaangola.org/wp)

في بلدان عديدة، تركز قرارات المشتريات العسكرية في أيدي حفنة سياسية وعسكرية متحالفة مع شركاء تجاريين محليين وأجانب، ما يجعل عمليات الشراء مهمة للمصالح التجارية أو إثراء الذات أكثر من تلبية الاحتياجات الحقيقية للقوات المسلحة. في عام 2007، بلغت رشوة الإمدادات العسكرية في أفريقيا حوالي 10 في المئة من قيمة العقد¹

المبحث الثالث: تحديات الإصلاحات السياسية والتنمية في إفريقيا المطلب الأول: الإصلاح السياسي والإداري:

تتناول الأدبيات ثلاثة أبعاد رئيسية محددة للحكم الرشيد، وهي شكل النظام السياسي، وطبيعة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات وأداء وظائفها. لذلك فإن الحكم الرشيد له ثلاثة أبعاد: سياسية واقتصادية وإدارية وعليه فإن الحكم الرشيد يعني تأسيس المساءلة والشفافية والكفاءة في جميع مجالات الأجهزة الحكومية والإدارية. إنه يعني تشكيل المؤسسات العامة وفقا لعقد اجتماعي جديد (إيديولوجية) وإعادة تعريف الدولة التعددية في الدستور

من المعتقد أن ميزات الحكم الرشيد هذه يمكنها أن تعالج بشكل أكثر فاعلية العلل الاجتماعية للفقر والفساد التي عانت منها إفريقيا سنين عديدة. كما أن الحكم الرشيد يعني اتخاذ تدابير لتحقيق السلم الأهلي والحفاظ على القانون والنظام، مما يجعل من الممكن تحفيز الاقتصاد لزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل.² يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإصلاحات السياسية:

- إصلاح الأحزاب الحاكمة من خلال التعديلات في هياكلها وإجراءاته.
 - الإصلاح الإداري بما في ذلك التغييرات في الممارسة البيروقراطية ضمن الإطار القانوني.
 - الإصلاحات الدستورية لمراقبة والتحقق من صلاحيات الحزب أو السلطة التنفيذية³.
- كان الإصلاح الدستوري هو الأكثر أهمية وتأثيرا ولاسيما تلك التي أضفت المشروعية على التعددية السياسية، ولعل أهم التحديات التي تواجهها البلدان الإفريقية لتبني الإصلاحات وتنفيذها هي معضلة الركود الاقتصادي، بحيث إذا لم تتحسن معدلات النمو، فسيكون من المستحيل تقريبا على قادة هذه الدول

¹ الرشوة في المشتريات العامة: الأساليب والجهات الفاعلة والتدابير المضادة (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007) ص 47.

² Azeez, A. (2018) Democratic Consolidation and Good Governance In Africa: Assessing the Incidences of Poverty And Corruption in Four Africa (States. Bangladeshe-Journal of Sociology. 15/1

³ حمدي عبد الرحمان حسن: دراسة الإصلاح السياسي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2020، ص 35

الجدد مواصلة الإصلاحات وتقليل مستويات البطالة الخطيرة وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية فإن إجراء إصلاحات سياسية حقيقية من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي إن إفريقيا تقف في منعطف حرج على مسار التنمية المستدامة، ففي عام 2015 وقعت البلدان الإفريقية على برنامجين مهمين جدا بالنسبة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي أولهما : أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ويهدف إلى مشاركة الجميع في عملية التنمية، وثانيهما: جدول أعمال الاتحاد الإفريقي 13 الذي يرفع شعار إفريقيا التي نريدها، وفي هذا السياق تواصل البلدان الإفريقية البحث عن تركيبة مثلى من السياسات للمساعدة في تسريع تحقيق هذه الأهداف، ومع ذلك يظل التمويل بالنسبة للعديد من البلدان أكبر عائق بالإضافة إلى القدرة على التنفيذ¹

والجانب الآخر في تقديم الحوافز للديمقراطيين في إفريقيا يتمثل في الحاجة إلى فرض تكاليف حقيقية باستمرار على صانعي الانقلاب. فلا ينبغي الاعتراف بأولئك الذين يستولون على السلطة خارج نطاق القانون. وينبغي تعليق المساعدات المالية مع تعليق وسائل تخفيف أعباء الديون. ويجب تجميد أصول قادة الانقلابيين وحرمانهم من الوصول إلى النظام المالي الدولي. كما يجب حرمان الحكومات المنبثقة من الانقلاب من الوصول إلى الحسابات السيادية. ويجب أن تسير الأمور من خلال التراجع عن الانقلاب أولاً، ثم التفاوض، وليس العكس.

ومن خلال ضمان وجود تكاليف صارمة على قادة الانقلاب، يمكن للجهات الفاعلة الديمقراطية الدولية أن تساعد أيضاً في موازنة المقاييس محلياً. فيمكن أن تؤدي الاحتجاجات والعصيان المدني واسع النطاق من قبل المواطنين الذين يرفضون الاستيلاء غير الدستوري على السلطة إلى تصعيد الضغط على قادة الانقلاب. لذلك، يجب على الجهات الفاعلة الديمقراطية الدولية أن تكون حذرة حتى لا تقوّض بدون قصد هذه المقاومة المحلية من خلال الاعتراف بانقلاب، وتوفير الشرعية بشكل فعال حينما تكون غائبة.

المطلب الثاني: الإصلاح الاقتصادي:

إن مواجهة هذه التحديات ستضع مهارات الجيل الجديد من القادة في إفريقيا على المحك ولكن مرة أخرى، من المرجح أن تختلف آثارها اختلافاً واسعاً: فقد تكون البلدان صاحبة أكثر قواعد التصدير تنوعاً هي الأقل تأثراً، بينما تشتد المعاناة في البلدان ذات قواعد التصدير الضيقة والحوكمة الضعيفة. ومواصلة التقدم على المدى البعيد خلال هذه الفترة التي تكتنفها التحديات تدعو إلى العمل في أربعة مجالات.

¹ المرجع نفسه، ص 43.

أولاً: وقبل كل شيء، الإدارة الاقتصادية الكلية الماهرة. فالتوسع معدلات العجز التجاري يفرض ضغوطاً على الاحتياطات بالنقد الأجنبي والعملات، مما يدعو صناعات السياسات إلى محاولة انتهاز أساليب اصطناعية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. وقد بدأ ظهور أسعار الصرف الموازية يف عدة بلدان. لكن في ظل توقعات استمرار الانخفاض في أسعار السلع الأولية، فمن المحتمل أن يؤدي الدفاع عن أسعار الصرف الثابتة إلى إجراء عمليات تصحيح، وبقدر ما كانت الصعوبة التي ستواجه البلدان، فيجب عليها أن تسمح بانخفاض أسعار صرف عملاتها لتشجيع التصدير، والإثراء عن الاستيراد، والحفاظ على الاحتياطات. وفي نفس الوقت، فإن معدات عجز الموازنة آخذة في الاتساع، وفي ظل محدودية الخيارات المتاحة للاقتراض، فإن سد هذه الفجوات يقتضي الاختيار بين بدائل صعبة. وهناك مسألة أساسية هي القدرة على تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يسمح للبلدان بالسيطرة على العجز بينما تمول الاستثمارات ذات الأهمية البالغة في الطرق والكهرباء والمدارس والعيادات الطبية

وثانياً، يجب أن تتحرك البلدان بقوة لتنويع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على تصدير السلع الأولية. ويجب أن توفر الحكومات بيانات موثوقة بقدر أكبر لاستثمار القطاع الخاص في عمليات التجهيز المتمم للإنتاج الزراعي، والصناعة التحويلية، والخدمات (مثل إدخال البيانات)، الأمر الذي يمكن أن يساعد على التوسع في توفير فرص العمل، وتعجيل وتيرة النمو على المدى البعيد، والحد من الفقر، وتخفيف مخاطر التعرض لتقلب الأسعار إلى أدنى حد، وذلك تحديداً في البلدان التي تتجه إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية. وتختلف الخطوات الدقيقة من بلد إلى آخر، لكنها تبدأ بزيادة الإنتاج الزراعي، وتوفير مزيد من خدمات الإرشاد الفعالة، فتعبيد طرق أفضل بين المزارع والأسواق، وضمان تطبيق سياسات الأسعار والتعريفات لا تضر بالمزارعين، والاستثمار في أنواع جديدة مختلفة من البذور والسماذ. وتكتسب الاستثمارات في الكهرباء والطرق والمياه أهمية بالغة. وكما يحدث في شرق آسيا، ينبغي أن تنسق الحكومات مع الاستثمارات العامة في البنية التحتية للممرات والحدائق والمناطق القريبة من المراكز السكانية لكي تنتفع الشركات من زيادة إمكانات توصيل الكهرباء، وانخفاض تكاليف النقل، ومجتمعات العمال القريبة، وذلك من شأنه أن يخفف تكاليف الإنتاج بشكل كبير. وسيقتضي تمويل هذه الاستثمارات توافر المهارة في الجمع بين مزيج الاقتراض بحذر وارتفاع الإيرادات المحلية. وفي نفس الوقت، لا تزال التكاليف الأساسية لمزاولة العمال مرتفعة في كثير من البلدان. ومساعدة الشركات على المنافسة، يجب أن تقوم الحكومات بتخفيض معدلات التعريفات الجمركية، ووضع حد للبيروقراطية، وإلغاء القواعد التنظيمية التي تثبط نمو الأعمال دونما داع. وحين الوقت الآن لخفض تكاليف الأعمال ومساعدة الشركات على التنافس محلياً وإقليمياً وعالمياً.

الخاتمة:

يفرض تباطؤ النشاط العالمي تحديات كبيرة لن يسهل التغلب عليها. وعلى مدار السنوات القليلة القادمة، من المرجح أن يظل النمو محدوداً على مستوى المنطقة، ووتيرة تقدم عملية التنمية ككل من المرجح أن تتباطأ. وقد يكون تباطؤ النشاط كبيراً للغاية في بعض البلدان، خاصة تلك المعتمدة على عدد قليل من الصادرات من السلع الأولية. وقد لا يكون في استطاعة صناع السياسات توليد نمو سريع على الفور، ولكن في مقدورهم أن يفعلوا الكثير للسيطرة على تباطؤ النشاط وتعزيز الأساس لتحقيق تقدم دائم. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية على المدى البعيد، تشير أوجه التحسن الأساسية الجارية على صعيد الحوكمة، وبناء القدرات من خلال اتخاذ إجراءات منسقة وقيادة شجاعة، نتوقع أن نرى استمرار كثير من البلدان الإفريقية في تحقيق تقدم كبير في عملية التنمية على مدى العقدين القادمين ومواصلة الحد من الفقر، وتحسين الحوكمة، والتوسع في الرخاء.

أما أهم إجراء يمكن أن يتخذه المجتمع الديمقراطي الدولي لعكس الاضطرابات في أفريقيا هو تعزيز الديمقراطية. يجب أن تتلقى الحكومات الأفريقية ملتزمة بالممارسات الديمقراطية ودعمها المزيد من الدعم الدبلوماسي والمساعدة الإنمائية والأمن وتشجيع استثماراتها الخاصة. على الرغم من أن الإصلاحيين المحليين أخذوا زمام المبادرة

يحتاج الفاعلون الديمقراطيون الدوليون إلى إعادة الالتزام بهذه المعايير من خلال بناء موقف موحد في إطار معارضتهم يتطلب مثل هذا الجهد الدبلوماسي مشاركة نشطة في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، لكل منها ميثاقها الديمقراطي الخاص، لتأكيد هذه المعايير. تم تنسيق الكثير من الاستجابة العامة والدولية للانقلاب من خلال هذه المؤسسات الإقليمية. إذا أدانت المؤسسات الإقليمية الأفريقية الانقلاب صراحة، فسيكون من الأسهل على المجتمع الديمقراطي الدولي التعبئة لدعم هذا الموقف. المستمرة للانقلاب

ويجب أن تتحمل القوى الخارجية التي تدعم قادة الانقلاب مالياً أو سياسياً التكاليف كذلك. فبالإضافة إلى عرقلة التطلعات الديمقراطية لملايين الأفارقة، تعمل هذه الجهات الفاعلة بشكل فعال على تقويض النظام الدولي القائم على القواعد مع جني الفوائد منه. يجب أن تكون هذه التكاليف تكاليف السمعة والمالية. إذ يمكن أن يؤدي تحديد هؤلاء الفاعلين والتشهير بهم إلى تعميق الكراهية لهؤلاء المخربين الخارجيين والحد من نفوذهم الإقليمي. يجب أن يكون ذلك مصحوباً بتراجع في التعاون الأمني، وتقييد الوصول إلى الأسواق الغربية والشبكات المالية، وعقوبات بموجب قوانين ماجنيتسكي الأوروبية أو العالمية وقوانين الهشاشة العالمية.

لابد من وضع سياسات تعمل لمصلحة كل المواطنين وليس لي منفعة قلة، وهذا يستلزم الوقوف في وجوه المصالح الدولية التي تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية العظيمة التي تنعم بها إفريقيا بأقل من قيمتها السوقية العادلة، ويستتبع تنفيذ القرارات التي تشجع دينامية وريادة أعمال الشعوب الإفريقية وحمايتها من المنافسه غير العادلة ورعايته الاقتصاديات التي تضيف قيمة إلى السلع التي تنهات عليها بقية دول العالم، وعلى قادتها أن لا يكتفوا بدعم النزاهة والشفافية في الحكم من الرئيس وأعلى المستويات الوزارية إلى القاعدة الشعبية، بل أن يجسدها في سلوكياتهم أيضا، ولا يجب أن يمارس القادة الأفارقة أو مؤيديهم بعد الآن السياسة باستخدام العرقية أو الاستيلاء على الأراضي العامة أو بيع الموارد الوطنية أو نهب أموال الدولة أو التسامح مع ارتكاب مثل هذه الأفعال من قبل الغير، ولابد لهم من تعزيز القيم مثل النزاهة والعدالة والعمل من أجل المصلحة العامة، بدلا من غض الطرف عن العنف والاستغلال أو إعلاء المصلحة الشخصية الضيقة والانتهازية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقية (الكويت: عالم المعرفة، 1980).
- وانغازيماتاي، إفريقيا والتحدى، ترجمة أشرف محمد كيلاني (الكويت: عالم المعرفة، 2014).

ثانيا: المقالات

- أنور بوخرص، مسارات العنف ضد المدنيين في إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، 1 أبريل 2022.
- مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، اتجاهات الهجرة الإفريقية التي يجب مراقبتها في عام 2022، 21 جانفي 2022.
- جوزيف سيجل، إنقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، 3 جانفي 2022.
- جوزيف سيجل وكانديس كوك، عدد فترات الرئاسة هو أمر مهم من أجل التقدم الديمقراطي والأمن في إفريقيا، مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية، 26 أوت 2021.
- حبيبة بن بركة ومثولي نكوبي الهشاشة السياسية في إفريقيا: هل الإنقلابات العسكرية ليست ظاهرة لا تنتهي أبدا؟ (بنك التنمية الأفريقي سبتمبر، 2012).
- ماثورينيهونيجيكبو، جيوش إفريقيا: حلقة مفقودة في التحولات الديمقراطية، موجز الأمن.

– الرشوة في المشتريات العامة: الأساليب والجهات الفاعلة والتدابير المضادة (باريس: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2007).

– حمدي عبد الرحمان حسن: دراسة الإصلاح السياسي في إفريقيا، مجلة قراءات إفريقية، 2020.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

– رافائيل ماركيز دي موراييس، الرئاسة الأنغولية: مركز الفساد. أخبار بامبازوكا رقم 493 آب

[http:// www. makaangola. org/wp.2010](http://www.makaangola.org/wp.2010)

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

- Pace of Desertification Double since 1970s, U. N. Says, Africa conservation Forums, June16,2004, [www African conservation. org/cgi-bin/dcforum/dc board. cgi?az=read_ count&om=7forum=DCForumID33](http://www.Africanconservation.org/cgi-bin/dcforum/dcboard.cgi?az=read_count&om=7forum=DCForumID33).
- SonjaVanRessen,Climate Change Will Set Kalahri Dunes in Motion SciDev. net,June 30,2005
- [www. Scidev/en/news/climate-change -will-set-kalahri-dunes-in-motion. html](http://www.Scidev/en/news/climate-change-will-set-kalahri-dunes-in-motion.html)
- Mensah,Ebow,Tribalism and Africa Conscienciousness Insight and Opinion, vol5. Nol. 1970, p 81.
- Azeez, A. (2018) Democratic Consolidarition and Good Governance In Africa: Assessing the Incidences of Poverty And Corruption in Four Africa (States. Bangladesh-Journal of Sociology. 15/1